

صلف « سلطة العولمة الفاسدة »

قراءة نقدية في ثالث مؤسسات «الاقتصاد العالمي» الراهن : البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية

نورالدين جوادي

عقبة عبد اللاوي

أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المركز الجامعي بالوادي

المركز الجامعي بالوادي



ملخص:

بدايات الولوج ضمن سنوات القرن الراهن، أضحت مهمات إدارة «الاقتصاد العالمي» تحت قبضة ثلاثة هيئات هي: «مجموعة البنك العالمي»، «صندوق النقد الدولي» و«منظمة التجارة العالمية». هذه الهيئات التي وبقدر ما تحتضن سجلاتها الرسمية بنوداً تروج لها باعتبارها «السلطة العولمية» الشرعية القادرة على إدارة زمام أمزج الاقتصاد الراهن تجاه «عدالة توزيع الثروة» و«التنمية المستدامة» عبر ديمقراطية المشاركة والتصويت في تحديد مصير «الاقتصاد العالمي».. الخ (الخطاب المروج)، بقدر ما تبرز مشاهدات «الواقع الملموس» وجود هامش واسع من النقد ذو أكثر من مستوى، فيما يتعلق تحديداً بسلطتها، طريقة عملها، بنيتها سياساتها، وكيفية معالجتها للمشاكل والأزمات.. الخ (الواقع الملموس). وبحيثاً، هامش النقد سالف الذكر والمتشكل عبر الفجوة الفاصلة بين «الخطاب المروج» و«الواقع الملموس» سوف يشكل المحتوى العام لدراستنا هذه التي عنونها بعنوان «صلف السلطة الفاسدة .. قراءة نقدية في ملف مؤسسات العولمة الاقتصادية».

Abstract:

At the beginnings of the present century, the management tasks of the «the international economy» become in the hands of three organizations : WB, IMF and WTO . These organizations based in there discourse as a legal authority of world, which it is capable to managing the international economy to the «fair distribution of wealth» and development (there discourse), but the views on the «concrete reality» refers to the possibility of criticism on more than one level, specifically with regard to its authority, its modus operandi, its policies, and how the processors of the problems and crises ... Etc. (in fact, concrete).

In our research, we will study the gap formed between the «discourse» of those organizations and observations of the «real world» .

تهيد:

باعتناق الخطاب الرسمي المروج : « لحظة العولمة »¹ الراهنة هي آخر المطاف منتج ليبرالي بدأت إرهاباته نهايات « الحرب العالمية الثانية » (« بروتون وودز » 1944 و « الجات » 1947)، ومن ثم تراكت تداعياته سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي (أزمة الكساد التضخمي 1970 وأزمة المديونية 1982)، لتنبؤاً مكانها في جسد « الاقتصاد العالمي » نهايات القرن الماضي بدايات هذا القرن (انحيار الاتحاد السوفييتي 1991، ظهور « المنظمة العالمية للتجارة » 1994 واندلاع « الثورة التكنولوجية » 2000). وهي وكما يقال تبشيراً عملية تتضمن مرتجى مركزي يؤمل أن ينتهي بتشكيل نظام عالمي واحد، يدعى دعائه بأنه سوف يكون موحداً، ويتيح للجميع فرص هائلة للانفلات من حلق التخلف الاقتصادي ورذائل الانحطاط الاجتماعي ... الخ، إذا ما انضوت تحت ظلاله كافة الاقتصاديات أطرافاً ومراكزاً في منظومة علاقات اقتصادية متداخلة بأكثر تشابك وأعماق تكاملاً .. الخ .

وبالنظر في عمق الطرح السابق : عملية « العولمة » الراهنة تستبطن دعوة ضمنية فحواها الأساس ضرورة تشكيل « سلطة عالمية فوق قومية » تركز على إطار مؤسسي منظم يعمل على تسيير عمليات التجسيد الميداني لمقتضيات وسبل توطين « عقيدة العولمة »² على أرض واقع « العالم المعولم » المنتظر تشييده، وتسير شؤون « المجتمع العولمي » المرتجى تنميته كونياً . وبقراءة التاريخ الاقتصادي، الجلي أنه وصنواً مع إرهاباتها بدأت ترسم ملامح تلك الدعوة : فمذ نهايات الحرب العالمية الثانية بدأت تنتقل (أو تُنقل) مقومات « السيادة الوطنية » (تحديداً الاقتصادية) من « سلطة الدولة » إلى « سلطة المؤسسات الدولية » التي أضحت تدير الاقتصاد العالمي رغم أن عمرها لم يتجاوز 60 عاماً، وأن شرعية وجودها لم تخضع أبداً لـ « استفتاء دولي » شارك فيه الجميع بالرفض أو القبول، بقدر ما كان توالدها نتاج اتفاقات بينية بين « المراكز الرأسمالية » فيما بينها، فلا نعتقد أن أي من تلك المؤسسات خضعت في تأسيسها لرغبة أي من « الدول النامية » ولو بالوكالة : « صندوق النقد البنك الدوليين » تم الاتفاق على إنشائهما نهايات أربعينيات القرن الماضي في فندق « بروتون وودز » بـ « الولايات المتحدة »، والذي ضم 44 مقعداً لمثلي

¹ . بلا شك : « التغير » هو أكثر الأشياء ثباتاً في حركة التاريخ، وأن « التسلسل » هو أكثر الأشياء بدهية في مسارات التدوين بالتاريخ . هذه المسلمة التاريخية نعتقد أنها تنشئ حقيقة زمنية واحدة فحواها : أن مرحلة « العولمة » الراهنة ليست من نتاج فراغ زمني، وأنا ليست ظاهرة لا ماضي لها، بل هي في جوهرها مرحلة تطويرية لمرحلة ما سبقتها وشكلت حجر الأساس لها . كما وأنها — العولمة — لا يمكن إلا أن تكون عتبة زمنية سوف تشكل حجر الأساس لمستقبل ما و لمرحلة لاحقة ما . هذا المدخل التاريخي السريع، سوف يشكل قوة الحجة التي يستند عليها استعمالنا المفرط لمفردة « لحظة العولمة » بدلاً من مصطلح « العولمة » الأكثر شيوعاً . هذا الاستعمال (المستحدث) الذي نأمل أن يكون أقرب للصواب باعتبار « العولمة » لا تتعدى حدود كونها لحظة زمنية نتاج ماضٍ ما وسوف تشكل (دون ريب) عتبة للاحق ما . أنظر : نور الدين جوادي، قراءة نقدية في أطروحة القطع والنقاط، مجلة المستقبل العربي، العدد 356/أكتوبر 2008، ص 42 (الهامش 09) .

² . للتوسع حول « عقيدة العولمة »، أنظر : نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي حول : التنمية المستدامة (جامعة بجاية : يومي 08-09 نوفمبر 2010) .

«الدول الصناعية» لا غير . أما «المنظمة العالمية للتجارة» فالوضع لا يختلف كثيراً عن سابقتها، باعتبار أن «الجات»¹ هو اتفاق تجاري لتحرير «التجارة السلعية» البينية، وُقِع على تأسيسه في مدينة «جنيف» السويسرية بين حفنة من «الدول الصناعية الكبرى»².

موضوعياً، بقدر أننا على علم أنه لا يجب الرضوخ المطلق للواقع، نعتقد أنه لا داعي أيضاً للوقوف في وجه الواقع، فتلك المؤسسات تدير نظام اقتصادنا الجديد رغماً عن الجميع . ولكن ذلك لا يمنع من توجيه بعض النقد الموضوعي حول : بنيتها، سياسات عملها، وصفاتها... الخ، و صلف³ خطابها من منطلق نية الإصلاح أو الدعوة للبحث عن البديل لا غير.

بدءً، دعونا وباختصار نتتبع محطات التشكل التاريخي لـ «حكومة العولمة الراهنة» عبر قراءة مقتضبة لآليات توزيع الحقائق الوزارية الثلاث بين أعضاء حكومة سلطة «النظام العالمي الجديد»⁴.

1. تشكل الحكومة وتوزيع «الحقائق الوزارية الثلاث»:

بدايةً، نكرر أننا نعتقد بأهمية إعادة مطالعة المسار التاريخي لتكون «العولمة» الراهنة، من خلال التوقف عند أهم محطات تشكل حكوماتها، والتطرق لآليات وطرق توزيع «الحقائق الوزارية الثلاثة» بين ثالوث مؤسساتها. وسوف نتجاوز عمداً التفصيل باعتبار، أولاً المقام لا يقتضي ذلك، وثانياً لكون المعلومات في ذلك السياق متاحة بشكل واسع للجميع⁵.

إذاً، خلال بدايات خمسينيات القرن الماضي كانت الفوضى، الدمار والشلل أكثر مشاهد «الاقتصاد العالمي»: البنى التحتية لاقتصاديات «أوروبا» والكثير من «الدول النامية» كانت أقل من أن توصف بالدمرة، والقذائف لا تزال تسقط .. الخ . و«نظام النقد الدولي» كان يحتضر بسبب «اقتصاد الحرب» وسياسات «التمويل بالعجز» وموجات «الإصدار النقدي» خارج منطق «الحساب الاقتصادي» .. الخ، فآلات الحرب مشغولة والسيولة في نفاذ وعجز عن

¹ . «الجات» هي النطق العربي للمختصر الإنجليزي «GAAT» . والذي يمثل اختصار (بتجميع الحروف الأولى للكلمات) لعبارة باللغة الإنكليزية هي : General Agreement on Tariffs and Trade . والتي ترجمت إلى «اللغة العربية» بكونها : «الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة»، ولإشارة فإننا سوف نستعمل هذا الاختصار بدلاً من العبارة كاملة خلال كامل هذه الدراسة/الباحث .

² . نحن على علم بأن عدد الدول «الدول النامية» التي حضرت هذا الاجتماع يتعدى عددياً عدد «الدول الصناعية» (13 مقابل 10 على الترتيب)، ولكننا على يقين تام بأن حضور تلك الدول النامية لم يتعدى حدود الفرحة أو الاستضافة بأعلى تقدير .

³ . يقصد بمفردة «الصلف» لغةً : كثرة الكلام بإدعاء المقدرة . وقد استحضرنه باعتبار أن «مؤسسات العولمة» في نفس الوقت الذي يعج فيه خطاها بالكثير حول ما يمكن أن تحققه لفقراء العالم ومحيطهم، يزدحم الواقع بالكثير من المشاهد السلبية التي تبرهن أنهم يسهمون في إعادة توالد وتعميق مشكلات «التخلف»، «الفقر» وتدهور «البيئة» أكثر مما تتيح إمكانات لإلغائها أو تقويضها بأقل تقدير .

⁴ . للتوسع، حول صلف هذه المنظمات، راجع : نور الدين جوادي، الوضع الدولي أثناء «الأزمة المالية العالمية الراهنة» : قراءة تقييمية نقدية في صلف مؤسسات «النظام الاقتصادي العالمي» حول إشكالية «الفقر» وملف «البيئة»، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول : الأزمات الاقتصادية المعاصرة — أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش/ الأردن، أيام 14 إلى 16 ديسمبر 2010 .

⁵ . للتوسع : راجع مثلاً مواقع هذه المنظمات الثلاثة على شبكة المعلومات الدولية : الإنترنت .

الكفاية، والحل الوحيد هو إصدار النقود دون توقف .. الخ. أما «التجارة الدولية» فكانت في شلل تام، فالكل يحارب والظروف غير مهيأة للتصدير أو الاستيراد (هذا إن وجدت السلع) .

في منء عن حلق مناقشة «خطاب النوايا»، كانت خطى كل من «الولايات المتحدة» و«بريطانيا» واضحة في مسار إعادة التوازن للنظام الدولي المختل حتى قبل نهاية «الحرب العالمية الثانية» . فتأريخياً يتفق الجميع أنه عند بدايات أربعينيات القرن الماضي وضع الأمريكي «هاري وايت» مذكرة، أهم ما دعا من خلالها هو ضرورة إنشاء كيان دولي نقدي بغرض تثبيت «أسعار الصرف» المتذبذبة ... الخ. وصنواً مع ذلك كانت «الولايات المتحدة» وبرغم حساباتها الإستراتيجية ذات البعد التسيدي ترى من الحضور البريطاني أساسياً لبناء ذلك الكيان وإضفاء الصبغة الدولية عليه، وهو دفع باللورد «جون ماينرد كيتز» (الذي يمثل الطرف البريطاني على الدوام) إلى إعداد مذكرة مماثلة ورد فيها قوله : «نحن في حاجة إلى نظام يوحى بالطمأنينة التي يفتقر إليها العالم المضطرب»¹.

وخلال الفترة بين الفاتح و22 جويلية 1944 ودخل قاعة اجتماعات فندق «بروتون وودز» الأمريكي (وهنا كانت البداية الحقيقية) اجتمع ممثلو 44 دولة لمناقشة السلوك الاقتصادي عموماً والنقدي خاصة الواجب التطبع بهما خلال الفترة القادمة، وتم الاتفاق مؤخراً على إنشاء مؤسستين أولهما «البنك الدولي للإنشاء والتنمية» المكلف مبدئياً بإعادة تشييد ما دمرته «الحرب العالمية الثانية»، وثانيهما «صندوق النقد الدولي» المنوط به العمل على إعادة استقرار «أسعار الصرف» و«النقد العالمي» . وبالتحديد، برز «صندوق النقد الدولي» رسمياً يوم 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاقه، وبدأ ممارسة أعماله في 01 مارس 1947 . أما «البنك العالمي» (الاسم الحديث للبنك الدولي للإنشاء والتنمية) فقد بدأ أعماله رسمياً في جوان 1946 . وهكذا حجزت أولى المقاعد الوزارية في «سلطة العولة»، ووزعت حقائب وزارتي «المالية» و«النقد».

وفما تعلق بالمقعد الثالث والأخير، فقد كانت ترتيبات حقيقية «وزارة التجارة» تسير في خط صنوا، فخلال نفس المؤتمر — أي مؤتمر بروتون وودز — كانت هنالك بعض الدعاوى الرسمية والملحة لإنشاء «منظمة للتجارة الدولية»² وتلا ذلك «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل» (لندن 1946) وأخيراً كان «اجتماع هافانا» في شهر مارس من عام 1948 الذي وأد بأنامل أمريكية رفضت التوقيع والتصديق على محتوى الميثاق المنبثق عليه، ولم يكتب له أية مستويات للنجاح قد ترقى لمستوى للذكر أو التحليل، مقارنة بالأثر البالغ الذي خطته «الاتفاق العامة

¹ . النص منقول عن : أحمد حسني أحمد، مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1949 ص 128 . نقلاً عن: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118 / أكتوبر 1987، ص 134 .

² . للإشارة فإن : «منظمة التجارة الدولية» (International Trade Organization : ITO) والتي كان يفترض إنشاؤها خلال مؤتمر «بروتون وودز» العام 1944 تختلف كلياً عن «منظمة التجارة العالمية» (World Trade Organization : WTO) التي أنشئت بناءً على «جولة أوروغواي» وبدأت نشاطها في 01 جانفي 1995، ذلك من حيث الأهداف والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تشملها . لتفصيل أوسع أنظر : محمد رضوان، نبذة تاريخية : من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، الإسكوا، أوراق موجزة للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، 9 إلى 13 نوفمبر 2001، رقم الوثيقة : E/ESCWA/CAB/2001/1، ص 2 .

للتعريفات الجمركية والتجارة» (الجات) الموقع في شهر أبريل من العام 1947 والمزمع إدخاله حيز النفاذ شهر جويلية من العام الموالي (أي 1948).

بعد مخاض عسير من مفاوضات طويلة دامت أكثر من 7 جولات منذ بدايتها عام 1986 بمدينة «بونتادل إستا» في «الأورغواي»، وقع ممثلو 117 دولة في في مدينة «مراكش» بـ «المغرب» يوم 15 أبريل 1994 اتفاقاً دولياً للتجارة، أصبح يعرف ضمن أدبيات الاقتصاد الراهن بـ «اتفاق مراكش»، وتم الإعلان عن إنشاء «منظمة التجارة العالمية» التي بدأت أعمالها في 01 ديسمبر 1995، لتحل محل «الجات» وتكتمل «حكومة العولمة» بتسليم آخر حقيبة وزارية لـ «وزارة التجارة العالمية».

إذاً، دخل العالم قرنه الحادي العشرين بـ «حكومة كونية» ائتلافية بها «ثلاث حقائب وزارية» اقتصادية تم توزيعها عبر ما يقارب النصف قرن من «بروتون وودز» 1944 إلى «مراكش» 1994. وبدأ سادة «العولمة الاقتصادية» في مزاولة نشاطهم برلمانات يتم اتخاذ القرار ضمنها بشفافية وديمقراطية عبر «التصويت» و«الإجماع» بين الأعضاء الذين تتوقف أنقال أصواتهم ليس على خبرات وفودها أو أهمية حضورها.. الخ، بل على سقف السيولة التي تستطيع ضخها في حسابات موازنة كل مؤسسة، فالفقير صوته أفقر واقتصاديات «الدول النامية» أصواتها نائمة، والثري قد لا يحتاج للتصويت أصلاً لإدخال ما يريد حيز التنفيذ !! ؟ ومن هنا بدأت الكثير من التساؤلات تطرح حول قرارات هذه الكيانات النشاط والمستقطبة القرار:

1. فهل يمتلك هؤلاء السادة ضمن حقائبهم سيادة ؟

2. أم أن سلطة اتخاذ القرار تم تفريغها، ومن ثم ملأها حسب معتقدات معينة ؟ ... الخ

2. «حكومات عولمية خربة» دون سيادة:

برغم الصورة المشرفة التي تكتسي الخطاب المعلن لـ «ثالث سلطة العولمة الراهنة» باعتبارها نوادي عالمية مفتوح الأبواب أمام جميع اقتصاديات العالم دون استثناء، وبكونها منابر دولية تسعى في أولوياتها كحكومات عالمية ائتلافية إلى خلق التوازن والاستقرار الكاملين في «الاقتصاد المعولم» المرتجى بنائه، عبر التخلص من النمط القديم غير المجدي !؟، والتسريع في تعميم «عقيدة العولمة» الجديدة التي ستضمن العيش الكريم للجميع !؟ عبر : التحرير الكامل غير المشروط لـ «حساب رأس المال»، ومعالجة العجز المؤقت في «ميزان المدفوعات» عبر القروض الاستثمارية والاستهلاكية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، المباشرة أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي، وكذلك من خلال الدعوة لتحرير «الميزان التجاري» بإزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية واعتماد مبادئ عدم التمييز للمنتجات المستوردة والصناعات المصدرة ... الخ . برغم كل ذلك، تبقى تلك «المؤسسات الدولية» من منظور الجوهر تعاني من مفارقات عضوية، تجعل من حدود المرتجى والمتاح منها كـ «حكومات عالمية» تحتاج للكثير من المراجعة على مستويي الإغناء الفكري وتعديلات الممارسة الميدانية وخاصة ما يتعلق منها بـ «الدول النامية».

2. 1. حقبة الصندوق : دولار واحد = صوت واحد:

بالنسبة لـ «صندوق النقد الدولي» وفي حين يروج له باعتباره «سلطة» التسيير، الرقابة والتوجيه العادلة لـ «النظام النقدي العالمي»، يوضح تحليل العمق بأنه في حالة «استقطاب» مزمنة من ناحيتي آلية اتخاذ القرار وعملية توزيع العائد. فآلية «اتخاذ القرار» داخل «المجلس العام للصندوق» تخضع إلى أثر معدلات «حصص المساهمة» في الميزانية على «القوة التصويتية» لـ «الدولة»، فلكل بلد عضو 250 صوتاً مستحقاً لها، مضافاً إليه «صوت» واحد مقابل كل مئة ألف وحدة «حقوق سحب خاصة»¹ يمتلكها. هذه الآلية لصنع القرار لا نعرف على أي أسس موضوعية تركز حجة القول بعدالتها. فـ «الصين» و«الهند» مثلاً وفي حين يتجاوز عدد سكان كل منهما المليار نسمة لا تتجاوز القدرة قوتيهما التصويتية مجتمعين عتبة 5.5 % فقط، لأنهما لا يمتلكان ثروة نقدية لضخها ضمن محاسبة «الصندوق»، برغم أنهما يمتلكان من الثروة البشرية (ناهيك عن العدد الإجمالي لعدد السكان الذي يفوق المليار نسمة في كل منهما) كفاءات جد عالية ونادرة (خاصة فيما تعلق بقطاع المعلوماتية) جعلت من «الشركات العالمية» تلهث وراء اقتناء ما تستطيع منهم، في الوقت الذي تصوت فيه «الولايات المتحدة الأمريكية» لوحدها بنسبة أكثر من 17 % برغم أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ 200 مليون إلا ببعض الآلاف من البشر، وأن أكثر المناصب حساسية في هيئاتها الرسمية، العلمية منها والسياسية وحتى الأمنية يشغلها أفراد من أصول غير أمريكية معظمهم من «الدول النامية».

الجدول (1) : مقارنة عدد السكان ونسبة التصويت لبعض دول صندوق النقد الدولي

نسبة « التصويت » في الصندوق	عدد السكان عام 2003	
2.94 %	1300 مليون نسمة	الصين
2.39 %	1070 مليون نسمة	الهند
17.08 %	293 مليون نسمة	الولايات المتحدة
2.74 %	145 مليون نسمة	روسيا
6.13 %	128 مليون نسمة	اليابان
4.95 %	60 مليون نسمة	فرنسا
3.22 %	23 مليون نسمة	السعودية

Source : www.cadtm.org.

¹ . «حقوق السحب الخاصة» DTS : هي «العملة المحاسبية» المعتمدة في حسابات صندوق النقد الدولي، وتحسب قيمتها من خلال سلة عملات التقييم والمرتكزة أساساً على عملات البلدان الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأستراليا و الإتحاد الأوروبي ... الخ . وللتوسع حولها، أنظر : موقع «صندوق النقد الدولي» على شبكة الإنترنت : (www.imf.org)، أو راجع : نورالدين جوايدي، **حقوق السحب الخاصة**، سلسلة «إجابات اقتصادية»، العدد 09/12-31، متوفرة على الموقع : (www.djouadidz.110mb.com) .

الجدول (2) : نسب توزع « حصص التصويت » داخل « صندوق النقد الدولي »

2000	1981	1945	(%)
63.7	60.0	67.5	الدول الصناعية
17.7	20.0	32.0	الولايات المتحدة
6.3	4.0	—	اليابان
6.2	5.1	—	ألمانيا
5.1	4.6	5.9	فرنسا
5.1	7.0	15.3	بريطانيا

المصدر : صندوق النقد الدولي، 2006 .

وفي جملة رائعة، يقول الكاتب السويسري «جان زيغلر» ملخصاً ذلك المشهد، وفي نقد لاذع للبنية الإدارية والتنفيذية لـ «صندوق النقد الدولي» بأن : « هنالك ديمقراطية غريبة ومن نموذج خاص جداً تسود داخل ذلك الصندوق تصوت بمقتضاها الدول الأعضاء الـ 183 (فقيرة أم غنية) كل حسب قدرته المالية، أي : دولار واحد = صوت واحد !!؟ »¹ .

وباستلزام رياضي بسيط، يمكن استنتاج بنية القرارات الصادرة عن «الصندوق» كون «البلدان الصناعية» وبلا أدنى شك سوف يكون لها الأثر البالغ في توجيه منحى القرارات أو تعطيل آليات القرار إن استوجب الأمر ذلك، كذلك فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية والمصيرية لـ «النظام العالمي» أو حتى الهامشية منها، فهي — أي الدول الصناعية — وبرغم أنها لا تمثل سوى أقل من 40 % من الأعضاء تستحوذ على أكثر من 60 % من «حصص الأصوات»، في حين لا تمتلك الـ 178 دولة الباقية، سوى ما لا يتجاوز الـ 40 % من « الأصوات » وتباين حاد في التوزيع أيضاً .

الجدول (2) يتبع : نسب توزع « حصص التصويت » داخل « صندوق النقد الدولي »

2000	1981	1945	(%)
29.3	30.7	31.1	الدول النامية
2.2	3.0	7.2	الصين
2.0	2.8	5.0	الهند
1.4	1.6	2.0	البرازيل
7.0	9.3	1.4	الدول النفطية
3.3	3.5	—	السعودية

المصدر : صندوق النقد الدولي، 2006 .

إن هذه الصيغة المشوهة لآلية صنع القرار تجعل من «الصندوق» لا يعدو عن كونه «سلطة اقتصادية دولية» غير شرعية تاريخياً و«حكومة كونية خربة» من الداخل لا تمتلك أي من مستويات «السيادة العادلة» . وهي بعيدة

¹ . جان ريغلز، سادة العالم الجدد، ترجمة : محمد إسماعيل، مركز دراسات الوحدة، 2003 ، ص 173 .

كل البعد عن براءة المعلن من أهدافه والمرئى من تأسيسه، فهيمنة «الغرب الصناعي» عليه في ضوء ما سبق تجعلنا نفهم حالة «الاستقطاب» الحادة التي تعاني منها مسارات «الخدمات» و«القروض» التي يوزعها ويمنحها «الصندوق» للدول الأعضاء، من خلال التساؤل حول : لماذا أن «الدول النامية» والتي تمثل أكثر من ثلثي الأعضاء لم تحصل سوى على أقل من ربع «خدمات الصندوق»، التي وفي حين تشير بعض التقديرات الرسمية أنها تجاوزت نهايات القرن الماضي أواخر العام 1999 عتبة الـ 75 بليون دولار أمريكي واستهدفت ما يقارب الـ 93 دولة، لم تتلقى منها «الدول النامية» بمجملة سوى نسب قليلة¹ .. طبعاً الإجابة واضحة .

وفيما يتعلق بملف فشل «الصندوق» في إدارة «حقيقته الوزارية النقدية» والقيام بمهامه الإصلاحية سوف نفصل هذه القضية خلال عنصر لاحق عبر قراءة في مضمون الخطر الذي يتضمنه برنامجي «التعديل والتكييف الهيكليين» اللذين يفرضهما «الصندوق» بالتعاون مع «البنك العالمي» كوصفات وقائية للدول المتضررة اقتصادياً .

2.2. حقبة البنك : الليبرالية الاجتماعية؟! الجوفاء

ضمن «حكومة العولة الراهنة» تعد «مؤسسات البنك العالمي»² ثاني أكثر أضلاع مثلث «السلطة» أهمية . وهو مكلف مبدئياً بمهمة تكميل عمل «صندوق النقد الدولي» من خلال توسيع عمليات الإقراض الاستثمارية طويلة الأجل، ودعم سياسات التنمية للدول الأعضاء خاصة النامية منها عبر تقديم قروض بأجل طويل، هذه القروض التي تشير بعض البيانات أنها بلغت حتى التسعينيات من القرن الماضي أكثر من 200 مليار دولار أمريكي .

وعلى غرار «الصندوق» فـ «السيادة» داخل مجلس «البنك» تكاد تكون معدومة، حيث يتسم البناء الداخلي لعمل هيئات صنع القرار وتنفيذه بهيمنة حادة من طرف «الدول الصناعية الكبرى» . فوثائق «البنك» تشير إلى أن 10 دول صناعية فقط تتحكم في أكثر من 52% من إجمالي «الأصوات» المقررة لمصير فقراء العالم الذين يؤويهم «البنك» ، خاصة منها «الولايات المتحدة الأمريكية» باعتبارها أكبر مساهم مستحوذ على ما يفوق الـ 17% من مجموع «الأصوات» ، إضافة إلى احتكارها لرئاسة الجهاز الإداري له — بحيث يجب أن يكون المدير أمريكي الجنسية — ولكون معظم الخبراء العاملين فيه ينتمون لجامعات ومعاهد أمريكية .. الخ . ليبقى «البنك العالمي» أيضاً في حالة مماثلة كـ «حكومة عولمية بلا سيادة عادلة»، وفي وضعية يصعب تقبل طرحها كتطابق ميداني بين إشراقة المعلن من الأهداف وحقائق الممارسة الميدانية لسياساته الاقتصادية.

¹ . لأي معلومات حول «الصندوق» أنظر : www.imf.org .

² . للعلم فإن «البنك الدولي» ليس كيان واحد فهو يضمن عدة مؤسسات هي :

- البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتنمية IBRD : تأسس العام 1946 .
- المؤسسة الدولية للتمويل IFC : تأسست العام 1952 .
- المجموعة الدولية للتنمية IDA : تأسست العام 1960 .
- الوكالة متعدد الأطراف لضمان الاستثمار MIGA : تأسست العام 1985 .
- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار ICSID .

الجدول (3) : نسب توزع « حصص التصويت » على بعض الدول الأعضاء
في « البنك الدولي » حتى ديسمبر 2005

حصة التصويت		حصة التصويت	
4.30 %	بريطانيا	16.39 %	الولايات المتحدة
2.78 %	السعودية	7.87 %	اليابان
2.78 %	روسيا	4.49 %	ألمانيا
2.78 %	الصين	4.30 %	فرنسا

المصدر : البنك العالمي، 2006 .

ومذ تأسيسه في أوائل أربعينيات القرن الماضي، عان «البنك»¹ من انحراف هيكله في ما أسس من أجله، فقد استطاعت خطة «مارشال» الأمريكية تمهيش دوره ووضعها على الرف في سياسة بناء «المجتمع الدولي»، ففي الوقت الذي بلغت فيه مساهمات «البنك» قرابة 497 مليون دولار، تجاوز إجمالي تحويلات خطة «مارشال» 41 مليار دولار (ونعتقد هذا التحليل ليس مهم، فـ «البنك الدولي» يهتم بأمور الفقراء والمعوزين في العالم؟! في حين اهتم «مارشال» بإنقاذ زملائه الأثرياء في أوروبا).

أيضاً، مع بدايات الربع الأخير من القرن الماضي كاد «الصندوق» أن يختفي إلى الأبد من خارطة «الاقتصاد العالمي»، فمتغيرات الحقبة جعلت من الكثير يتساءل عن المبرر من إبقائه بعد استكمال عمليات الإنعاش الأوروبية وإعلان «الولايات المتحدة» فصل عملتها عن نظام عمل «بروتون وودز» بإبطال قابلية تحويل «الدولار» إلى ذهب . وتعتقد الأمر أكثر عندما بدأت الدول تسحب ثقتها من «الدولار» كعملة دولية تخضع لها بقية عملات العالم وعمت دول «أوروبا الغربية» عملاتها وتبعتها البقية ... الخ . وبدأت فكرة «أسعار الصرف العائمة» تبدو كأنها يمكن أن تدير «نظام النقد الدولي» بدلاً من «الصندوق»، وعقد اجتماع «جامايكا 1976» لتعزيز هذه الرؤية . ولكن ظهور قضايا من مثل «التنمية الاقتصادية» بعد الزلزال الاقتصادي العنيف الذي ضرب العالم خلال نفس الفترة، أعطى «الصندوق» دوراً أوسع وأكثر مركزية، وأمسى بعد أن كان أن يفنى أحد ركائز «النظام العالمي الجديد» ؟ وأكثر أعضاء حكومة «سلطة العولة» نفوذاً .

كل عام، يصدر « البنك » حزمة هائلة من المنشورات حول قضايا متعلقة بأوضاع « الاقتصاد العالمي » من أكثر من زاوية . ولعل أكثر الوثائق تداولاً بعد نشرها وانتظاراً قبل ذلك هو « تقرير التنمية العالمية » الذي يصدر دورياً كل عام وبجولة جديدة كل مرة .

فيما يتعلق بالمرتكزات النظرية التي يستعملها معدو التقرير، الواضح أيديولوجيتهم جد مرنة ومراوغة بدرجات عالية تعدت في آخر إصدار للتقرير حدود «الملة الليبرالية» إلى الدخول ضمن حمى «الفكر الاشتراكي» بعد ظهور ما يسميه «البنك» بـ «التنمية الاقتصادية والاجتماعية» بعد أن كان في أوائل أعوام ظهوره لا يهتم

¹ . لأي معلومات حول « البنك » أنظر : www.worldbank.org .

سوى بـ «النمو» الذي يعكس فقط معدلات تزايد «الناتج الإجمالي المحلي» دون أدنى اعتبارات للقطاع الاجتماعي . ولقد رصد المؤلف السويسري «جان زيغلر» هذا «التحول الأجوف»¹ في مرتكزات عمل «البنك» عن قرب، قائلاً فيما معناه² :

لقد كانت النظرية المفضلة لدى «البنك» عند نشأته هي نظرية «النمو»، وكانت المعادلة بسيطة : «نمو = تقدم = تنمية = رخاء المجتمع» . ولكن مع أول موجة انتقاد تلقتها تلك المعادلة في العام 1972 من قبل خبراء «نادي روما» وتحت عنوان : «النمو غير المحدود يخرب الطبيعة» رد خبراء «البنك» باستحداث مفهوم جديد هو «التنمية المتكاملة» تحسناً للمظهر وتوسيعاً لرقعة القاعدة الشعبية الدولية المؤيدة له، ولم يعد التقرير السنوي يهتم فقط بقضايا نمو «الناتج المحلي الإجمالي»، بل بدأت نظرات معدوه تلقي بالاً لقطاعات المجتمع الاجتماعية تحديداً على مستواها الكلي متناسيةً أساسه، أي «الفرد» (أو البشر)، الشيء الذي أحيى موجة انتقاد جديدة أكثر فتكاً، والتي لم تكتمل قواها حتى استحدث «البنك» مفهوماً جديداً لم يبق لهيئات «حقوق الإنسان» أية هوامش للنقد، إنه مفهوم «التنمية البشرية».

على مرمى حجر كانت هنالك هيئات «حماية البيئة» التي كان «البنك» لا ييدي لها اهتمام باعتبارها حتى ذلك الوقت خارج نطاق دراسات «علم الاقتصاد الرأسمالي»، ولكنها كانت هيئات حاضرة وبقوة على مستوى الفكر المناهض . وبسرعة تلقف «البنك» خطابات تلك المنظمات وأدججها ضمن تقريره اللاحق، صائغاً بذلك مفهوم «التنمية المستدامة» الذي قضى كل ما تبقى من المقاومة على مستوى «الفكر النظري» على الأقل .

هذا نظرياً، أما على مستوى «الواقع الملموس» من سياسة «البنك» الاقتصادية فقد كانت إجابة رئيسه عن سؤال نائبه المسؤول عن العلاقات الخارجية، كافية لتفتح باباً أوسع من النقد اللاذع لسياسات «البنك العالمي»، وتظهر بجلاء أن تلك التحولات الفكرية المشبعة بالقضايا الاجتماعية والبشرية كانت «جوفاء» على مستوى واقع الحياة اليومية لفقراء العالم ومعوزيه . ففي يوم 7 أفريل 2002 ألقى نائب رئيس «البنك» المسؤول عن العلاقات الخارجية محاضرة بقاعدة «الأمم المتحدة» كان عنوانها عبارة عن سؤال : هل تصل المساعدات المقدمة للتنمية إلى الفقراء ؟ وكان جواب رئيس «البنك» صريحاً : لا أحد يعلم !؟ .

ومنذ ذلك الحين بدأت الشكوك والأسئلة تطرح بحدة حول «البنك» وسياساته : القروض تعود في مواعيد استحقاقها، ولا تزال تقدم، السدود تنشأ سنوياً وهي تولد الكهرباء وغيرها، البرامج الاجتماعية سارية المفعول على كافة الجبهات، التعليمية والصحية ... الخ وياشرف «البنك» نفسه .. ولكن لا يزال هنالك من يموت من الجوع والمرض، والأمية تعود ... الخ . هنالك شيء ليس على ما يرام ؟ ما هو يا ترى ؟

¹ . سوف ندرك فيما آت لماذا قولنا بأنه «تحول أجوف» برغم ما يعكسه من تفاؤل سطحي / الباحث .

² . أنظر : الفصل الحادي عشر، تحديد الصفحات : 160، 161 و 165 من كتاب : جان زيغلر، سادة العالم الجدد، مرجع سابق . ولقد أجرينا تعديلاً لغوياً كبيراً على ما ورد في كتابه حول تلك التحولات، وذلك حتى يتناسب التحليل الوارد في المؤلف مع التحليل الذي نود القيام به من خلال هذه الدراسة، طبعاً مع محافظتنا على الجوهر العام لكلام زيغلر / الباحث .

انتهى كلام «زيغلر» الذي أعدنا صياغته، وإجاباتنا على ما سبق بسيطة بقدر بساطة معادلة «البنك» أيام نشأته، فـ «الليبرالية الاجتماعية» التي حاول «البنك» أن يتحدى بها «الاقتصاد المعولم» ولو حتى على مستوى التحليل النظري «جوفاء» وتبقى حبيسة خطاب ملون، لأن «سلطة البنك» جوفاء من العمق وليست في يد رؤساء مؤسساته فهو «حكومة خربة بلا سلطة» حتى وإن استطاعت تغيير ظاهر السياسات والمرئي منها، يبقى المعتقد نفسه هو : «العولة : الليبرالية الاقتصادية جديدة».

وفي الأخير ودون شرح باعتبار ذلك غير ضروري، تتداول بعض المصادر التاريخية، أنه أواخر سبعينيات القرن الماضي، حاول أعضاء الكونغرس الأمريكي إرسال تعليمات لمدير البنك العالمي أمريكي الجنسية آن ذاك بعدم منح لأية «قروض دولية» لـ «الفيتنام» ودول كثيرة متهمه بعدم «احترام حقوق الإنسان». وفي المقابل حصلت جمهورية «تركيا» على ما يقرب 30% من إجمالي القروض التي منحها «البنك» خلال عقد السبعينيات، أي حوالي 6 بليون دولار أمريكي نظراً لسياستها المساندة أو غير المعارضة لـ «الولايات المتحدة الأمريكية».

2.3. حقبة المنظمة : مؤامرة اغتيال الفقير وليس الفقر

التكرار ممل وإن كان ضرورياً . ففي نفس سياق ما أوردناه سابقاً ضمن ثنايا العنصرين الماضيين حول لا عدالة آلية «التصويت» في كل من «البنك» و«الصندوق» فإن «المنظمة العالمية للتجارة» تعتمد كغيرها من «حكومات العولة» على تلك الآلية التي نعتقد (إضافة إلى ما ذكرناه سابقاً) أن لا أحد يجهل كونها «ديمقراطية كاذبة» لا تحتاج للكثير من الكلام لإثبات عدم صلاحيتها للجميع خاصةً منهم «البلدان الضعيفة» أو «الاقتصاديات الرخوة» كما يحلو للبعض تسميتها، والتي لا يمتلك معظمها من هم أعضاء في «المنظمة» القدرة المالية والتقنية والبشرية ... الخ لتمويل ممثليهم في مجلس «المنظمة» أو تشكيل البعثات لمتابعة المفاوضات الجارية في مدينة «جنيف» بشكل دوري، هذا من ناحية . ومن منطلق تحليلي ثانٍ حول قضية تشوه بنية سيادتها، وإفك إدارة «الحقبة الوزارية» الخاصة بها، فحياة «المنظمة» مليئة بالتوترات والشبهات التي تعزز القول بأن «المجلس العام» الذي يضم ممثلي الدول الأعضاء لا يعدو صورة مشهد مسرحي تم حبك السيناريو الخاص به قبل الاجتماع ومن قبل سلطات أخرى غير مرئية أكثر فاعلية داخل «المنظمة» لا تبدي بالاً لمصلحة من هم أقل ثراءً .

لنرى كيف يتم بعض من ذلك ...

على سبيل المثال، خلال مفاوضات «جولة الأورغواي» بين عام 1987 حتى ديسمبر 1993 يقول «أسامة غيث» الكاتب بجريدة «الأهرام» المصرية بما معناه أن هنالك طلاسماً وألغازاً في هيكلية «المنظمة» وعلى كافة المستويات فقد ضم الوفد الأمريكي المشارك في الجولة 250 خبيراً أمريكياً بخلاف الخبراء الدائمين (وعندما نقول أمريكياً للكلمة دلالة عميقة حول درجات الخبرة والحنكة وضخامة الإمكانيات .. الخ)، في حين ضم وفد «بنغلادش» مفاوضاً واحداً (وعندما نقول خبيراً من بنغلادش للكلمة دلالة عميقة حول معدل الخبرة والحنكة والإمكانيات المتاحة) . مع الإشارة إلى أن 12 دولة فقط من «الدول النامية» تمتلك مكاتب في مقر «المنظمة» في «جنيف»، برغم كونها تمثل — أي الدول النامية — أغلبية في أعضاء «المنظمة» فتكاليف فتح تلك المكاتب تفوق

قدرة تلك الاقتصاديات الضعيفة، البشرية والتقنية والمالية ... الخ، وهذا الوضع بلا شك يقوض فاعلية «الدول النامية» في رسم السياسات الإستراتيجية أو الهامشية داخل «المنظمة»¹.

وتحت سقف نفس مستوى السياق، تقول الدكتورة «نورينا هيرتز» في سفرها المميز «السيطرة الصامتة»: بأن «الدول النامية» كثيراً ما تشعر بأنها تعامل وكأنها من الدرجة الثانية في «المنظمة». وقد استبعد معظم وزراء التجارة في أقطار «العالم الثالث» في المرحلة النهائية من «دورة الأورغواي» في العام 1993 على الرغم من أن نسبة تلك الأقطار كأعضاء في «منظمة التجارة العالمية» تصل إلى حدود الـ 80 % ... كما وقد وردت فيما بعد في صفحات الصحافة العالمية قصص عن وزراء تجارة «الدول النامية» الذين أجبروا على الانتظار لساعات طويلة في المقهى وتوسلوا إلى الصحفيين الخارجين من قاعات الاجتماع أن يخبروهم عن آخر التطورات في المفاوضات ... وقبل الاجتماع الوزاري الرابع لـ «منظمة التجارة العالمية» في العاصمة القطرية «الدوحة» لشهر نوفمبر من العام 2001 أرسلت «وزارة التجارة الأمريكية» رسائل إلى ممثلي كل من جمهوريتي «الدومينكان» و«هايتي» في «المنظمة» تقول فيها أنهم إذا لم تلتزم دولتيهما باقتراح الحكومة الأمريكية في المشتريات، فإن الأمريكيين لن يرضوا عن المساعدات المقترحة لكليهما ... أيضاً أنه خلال نفس المؤتمر وفي الوقت الذي كان فيه 502 خبير يفوضون عن «الإتحاد الأوروبي» كان لـ «جزر المالديف» وعلى سبيل المثال لا الحصر ممثلين (2 مفاوض)، أما جمهورية «سان فنسنت» فلم تستطع سوى تغطية نفقات ممثل واحد².

من جانب آخر، تزعم «المنظمة» أنها تشرف على «التجارة العالمية». هذا الطرح أضحي يفرز على الدوام تساؤلات عدة يمكن تكثيفها ضمن العبارة التالية: منظمة التجارة العالمية .. منظمة تجارة من؟ ونحن نعلم أن أكثر 50% من مجموع «المبادلات العالمية» أسيرة وتسيطر عليها «الشركات متعددة الجنسيات» فيما بينها (أي التجارة الأسيرة) أو عبر صفقاتها مع بقية متعاملي سوق «التجارة العالمية»، والأرقام في هذا المجال لا تحتاج للذكر.

أيضاً، فإن أكثر من نصف تلك الشركات عابرة القوميات هي أمريكية البنية والمنشأ، والبقية منها تستحوذ كل من اليابان وأوروبا على العدد الأكبر منها، حيث تمتلك: اليابان 62 شركة، الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 53 شركة، ألمانيا بما يقرب من 23 شركة، فرنسا حوالي 19 شركة، وبريطانيا أكثر من 11 شركة ... الخ³.

وهذا الوضع غير الطبيعي بلا شك، ويعكس نسب فاعلية «الدول النامية» في رسم سياسات «المنظمة» ومعدلات استفادتها من ما يمكن أن يتيح تحرير كافة مستويات وعمليات «التجارة العالمية»، مع العلم أنه وفي حين احتضنت وثائق «المنظمة» التأسيسية بنداً رسمياً يتضمن ما يمكن أن يعتبر «مؤامرة لاغتيال الفقر في العالم» بحيث يشير ذلك البند إلى أن هنالك احتياجات خاصة للبلدان الضعيفة يجب تلبيتها لتعزيز حظوظها وحضورها من وفي «التجارة العالمية» لتحقيق تنميتها الاجتماعية، في نفس ذلك الحين تشير البيانات الرسمية أنه وبعد ما لا يزيد عن خمسة

¹ . ثناء فواد، قضايا العولة بين القبول والرفض، المستقبل العربي، العدد 256، جوان 2000، ص 2.

² . نورينا هيرتز، السيطرة الصامتة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 336/ فيفري 2007، ص 98 — 99.

³ . عدد الشركات أنظر: الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولة الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، العدد 2/ 1999 الكويت، ص 28.

سنوات من ميلاد « المنظمة » ارتفع متوسط معدل النمو السنوي لصادرات « البلدان الصناعية » إلى نحو 9%، في حين لم يتحرك ساكناً لمعدل نصيب « العالم النامي » من « التجارة العالمية للمنسوجات » مثلاً، فبقي في حدود 4.3% قبل وبعد إنشاء « المنظمة »، ناهيك عن التراجع في حصص « الدول النامية » في الكثير من القطاعات التي كانت تمتلك فيها الصدارة .

أيضاً فإن هنالك ملف كارثي آخر داخل « الحقيقة الوزارية للمنظمة » والذي وضع حديثاً ضمنها فـ « الاتفاق العام لحقوق الملكية الفكرية التجارية » يشكل آلة النهب والقتل الحقيقية في « مؤامرة اغتيال الفقير » في « الدول النامية »، فبمقتضى هذا الاتفاق وبمجرد أن تستولي « شركة متعددة الجنسيات » على معادلة إنتاج منتج أو صناعة ما يصبح « المنتج الزراعي » الأساسي ضمن تلك المعادلة محتكراً لها بمقتضى « براءة الاختراع » ويمسي غير قابل للبيع بدون تراخيص الشركة المالكة وأيضاً تصبح « الصناعات التقليدية » الماثلة جريمة تقليد غير قانونية . وبالتالي يفقد الفلاح والحرفي البسيط مصدر قوته¹ .

وعلى سبيل المثال فشرركات صناعة الأدوية استطاعت عبر هذا الاتفاق التحكم في الكثير من المحاصيل الزراعية للأعشاب الطبية، وقامت بتسجيلها كمنتجات فكرية، فقد بمقتضى ذلك مزارعي الكثير من الدول وحرفيها حق ممارسة نشاطهم المورث من أجداد أجدادهم .

دون ملاحظة، نعتقد أننا بغير حاجة لذكر الكثير أو تحليل المزيد للقول بأن : هنالك مؤامرة داخل « حقيقة وزارة التجارة العالمية »، ليس لاغتيال الفقر في العالم بل لاغتيال فقراء العالم .

3. وصفة الشفاء القاتلة :

خلال أيام الربع الأخير من القرن الماضي، وكما أسلفنا الذكر، ضرب « الاقتصاد العالمي » زلزال اقتصادي عنيف برغم ثلاثين سنة من العيش الكريم ما بعد « الحرب العالمية الثانية » . وتغيرت الظروف في غير صالح « صندوق النقد الدولي » المرتكز في مرجعيات عمله على قرارات نظام « بروتون وودز » المندثر أوائل السبعينيات . وبدأ الجميع يعرض أطروحته حول مصير « الصندوق »، إلى أن أقبلت ثمانينيات نفس القرن بوزرها الثقيل على الاقتصاديات النامية وأفلست بعبء المديونية . وكانت الفكرة الرائجة (والتي اعتمدت فيما بعد) بأن توكل مهمة التشخيص والإنقاذ إلى « الصندوق » بدلاً إلغائه واستحداث منصب جديد في « حكومة العولمة » .

الجدول (4) : تطور إجمالي ديون العالم الثالث

ما بين عامي 1955 إلى 1980 (مليار دولار)

السنة	1955	1960	1965	1975	1980
إجمالي الديون	10	17	30	140	580

المصدر : عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، العدد 133/

جانفي 1987، ص 164 .

¹ . للتوسع راجع، جان زيغلر، سادة العالم الجدد، مرجع سابق، ص 141 إلى 145 .

وبذلك تولى «صندوق النقد الدولي» المختصر إدارة «أزمة المديونية» مسنداً سياساته بتدخلات خبراء «البنك العالمي»، وطرح في أول الاقتراحات ما يدعى بـ «سياسات التسوية الهيكلية لمعالجة مشكلة المديونية» وكان ذلك عبر تقديم «وصفة شفاء» من حزمة مقترحات مجانية للخروج من مأزق «الإفلاس» وتعديل متغيرات معادلة «الاقتصاد الكلي»، ومن ثم نزولاً نحو المكونات الجزئية لـ «الاقتصاد الوطني». وبمرور الوقت تحول «البنك» و«الصندوق» من ممولين لبعض المشاريع إلى «شركاء» (في رتبة مقرر) في صنع قرار السياسات الاقتصادية والسياسية والتوجهات الاجتماعية للدول التي وقعت على وثائق طلب المساعدة.

على مستوى المصادر التكوينية لـ «وصفة الشفاء الليبرالية» تلك أو «سياسات التسوية الهيكلية لمعالجة مشكلة المديونية»، نعتقد بأنها تركز على محورين هما: «برامج التعديل الاقتصادي» و«سياسات التكيف الهيكلي» والذين يستوجب على البلد المدين تطبيق مضمونهما بالحرف، وهما يرتكزان مرجعياً على عدة تدابير أساسها «لبرنة الاقتصاد الوطني» عبر: التحرير العاجل وغير المشروط لـ «حساب رأس المال» و«الميزان التجاري»، «خصخصة» القطاع العام، إلغاء الدعم كلياً... الخ.

المفارقة الغريبة أن هذه العناوين الرئيسية في البرنامجين، تم صياغتهما بعنوان «مقترحات»، إلا أن واقع الحال يكشف كونها «أوامر» غير قابلة حتى للتفاوض، يلتزم البلد المعني بها في حين كان حريصاً على الحصول على مساعدات نقدية أو تقنية... الخ أخرى. وهي آليات خطيرة تعمق «الأزمة» أكثر من كونها أداة لمواجهة اختلالات العجز عن دفع المستحقات الخارجية للمراكز الرأسمالية، فآثارها الاجتماعية كانت بالغة الحدة على مستوى «سوق العمل» وفيما يتعلق بـ «سيادة الدولة» ودورها في الخدمات المجتمعية كالصحة والتعليم... الخ ذات الإسقاطات الواسعة على بقية مفاصل الحياة اليومية لشعوب للدول المعنية، فـ «البطالة» تفتح باباً واسعاً لآفات اجتماعية خطيرة، وتفشي ظواهر اجتماعية مدمرة كالأمية والمرض يعقد المنظومة الاجتماعية ويقتلع تلك الأبواب نهائياً. وكل ذلك يقع خارج المرتجى من عولة «حقوق الإنسان» و«التنمية العادلة».

بالمختصر، إن تلك «الوصفة الليبرالية» التي أعدها خبراء؟! «البنك» و«الصندوق» وأتمت ديباجتها الأخيرة «منظمة التجارة العالمية»، والتي يزعم أنها هبة للدول الفقيرة لمعاونتها لتجاوز أو احتواء «أزمة المديونية» ومطبات «الخلل الاقتصادي» من ناحية واستيراد «التنمية» عبر «تحرير التجارة الخارجية» من ناحية ثانية، والتي قدمت بالجمان من منطق السعر، كانت في حقيقة انعكاساتها الحياتية «وصفة قاتلة» بعبء ثقيل كلفت أجيال تلك البلدان الضعيفة خطأ اختيار أو رضوخ الأجداد للطبيب غير المناسب وغير المؤهل، أثقله عبء «الدين الخارجي» وخدماته في ذمتها والمستحقة لـ «صندوق النقد والبنك الدوليين» والتي بلغت أرقام فلكية.

في «أفريقيا»، اهتمت «اللجنة الاقتصادية لإفريقيا» محتوى «برامج التكيف الهيكلي» وبنود «سياسات التعديل الاقتصادي» بأنها آلات تمزق نسيج المجتمع بدلاً من نسجه، بما لها من تأثير واسع على الطبقة الفقيرة تحديداً، وخاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين. واستشهدت «اللجنة» بالآثار الاجتماعية الحادة التي سجلت، فمثلاً وخلال الفترة بين 1973 إلى 1980 منح «البنك الدولي» ما تجاوز 4.2 بليون دولار لعدة دول

أفريقية كمساعدات لترقية أداء «المشاريع الزراعية» وتحسين الإنتاج الغذائي برفع مردودية «القطاع الفلاحي» . إلا أن الأرقام التي صدرت بعد خمسة أعوام عن « البنك الدولي » نفسه تحديداً في حدود العام 1985 كشفت أن ذلك « الإنتاج الغذائي » الأفريقي للفرد الواحد قد هبط بنسبة لا تقل عن الـ 20 % عما كان عليه خلال العام 1960 بدلاً من يرتفع .

التقرير السنوي لـ «البنك» لعام 1987 أشارت إلى أن مشاريعه الزراعية في «أفريقيا» فشلت بنسبة 75% . وأضاف تقريره الموالي لعام 1989 أن نحو 14 % من المشاريع الزراعية الممولة من طرفه دول «العالم الثالث» للفترة ما بين 1975 و 1982 كانت نتيحتها غير مرضية بالمطلق .

في البداية، أسباب الفشل تُسبب إلى «التربة غير الصالحة»؟! وإلى كون مجمل المبالغ قد صرفت ضمن سياسة تنمية زراعية لم تخضع لحسابات اقتصادية دقيقة؟! . والله أعلم .

في شهر سبتمبر 1992، نصب « البنك العالمي » لجنة متابعة وتقييم (لا ندري لماذا؟) وكلفت بمراجعة أداء أكثر من 1800 مشروع موله «البنك» في ما يقارب 113 اقتصاد نامي وبقية مالية تجاوزت الـ: 138 بليون دولار. والنتائج كانت كارثية : حوالي 6 % من المشاريع المنجزة خلال العام 1991 فقط كانت نتيحتها الفشل . وأكثر القطاعات المتأثرة سلباً بإفرازات وبفشل تلك المشاريع كانت قطاعات الدعم والخدمة الاجتماعية مثل : «تأمين المياه» و«الصرف الصحي» و«الزراعة» بأكثر من 40 % في كل منها . وأضافت «اللجنة» أن أحد أهم أسباب فشل تلك المشاريع تعود إلى خلل طريقة «البنك» في وضع مؤشرات الأداء التي كان ينقصها الكثير الموضوعية والشفافية، إضافة إلى تعقيدات وضخامة تلك المشاريع والتي كانت في كثير من الأحيان لا تتماشى مع البنية المؤسسات الضعيفة التي في تمتاز بها الاقتصاديات النامية . كما أن الخبراء لم يعطوا في كثير من المشاريع الأهمية المطلوبة للمخاطر الاقتصادية المرتبطة بالإمكانات المحدودة للبلد المدين، والتي تؤثر بشكل مباشر على عائد المشروع .

خارج «إفريقيا» وفي «أمريكا اللاتينية»، «الأرجنتين» و«البرازيل» لا أحد حتى من مبتدئي دارسي علم الاقتصاد لا يعلم بما جرى فيها ولا يزال يحدث . في «آسيا» مأساة « كوريا الجنوبية » و«اندونيسيا» الجميع لمس آثارها البائسة على السكان .. في العالم الوضع يتأزم أكثر مما كان متأزم قبل تشكل «حكومة العولمة» بحقائبها الوزارية الثلاثة .

4. الخاتمة (من صاحب السلطة إذاً):

في حين كان المرتجى إقبال هذه الدراسة بخاتمة (رضوخاً للمتطلب الأكاديمي)، لم أستطع العثور على أحسن مما كتبه المؤلف السويسري «جان زيغلر» قائلاً : إنني عندما أكتب : أن «الولايات المتحدة» و«الاتحاد الأوروبي» يفانسان ... أكون عندئذ أنا شخصياً شريكاً في عملية تضبيب وتعميم واسعة قد لا تغفر لي أوزارها. لأنه في الحقيقة والواقع الـ 200 شركة عابرة للقارات والأقوى في العالم والمسيطرة على ربع الناتج المحلي العالمي هي التي ترسم الطريق وتصمم خرائط القرن الحالي ...¹

¹ . جان زيغلر، سادة العالم الجديد، مرجع سابق، ص 145 / بتصرف.